وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية الادارة والاقتصاد

قسم مالية ومصرفية

بحث بعنوان

دراسة في اثر استخدام التحليل المالي للقوائم مالية في تحديد اسعار اسهم المصارف

مقدم الى قسم مالية ومصرفية وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

اعداد الطلاب

حسين هاشم صاحب ابراهيم

حسن هادي سفاح خليل

بأشراف

د. جواد البكري

الإهداء

الى من اهتدت الانوار لضيائه واشرقت الشمس بنورها لصفائه الى سيدي وقائدي

محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) سيد الكون كله

الى ائمتي وسادتي الاثني عشر

الى الطود الذي سيضل شامخا رغم المحن . . . . نبع الحضارات . . . . مؤل الثقافات

منارة العلم والعلماء . . . . عراقنا الجريح سلاما . . . . سلاما

الى الشفاء التي اكثرت لنا الدعاء كلّما نطقت والعيون التي رأت فينا املا كلما نضرت والقلب الذي

ازداد بنا فخرا كلما نبض

حبيبتي التي اخص الله الجنة تحت اقدامها . . . . امي الغالية

الى من انحنى ظهره لينور طريقي وركع مصلياً لأجلي اطال الله بقاءه والبسه ثوب المحبة والعافية

والدي الغالي

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله وجل في علاه فإليه ينسب الفضل كله في إكمال

(والكمال يبقى لله وحده) هذا العمل

وبعد الحمد لله وفإنني أتوجه الى أستاذي (د .جواد البكري) بالشكر والتقدير

الذي لن تفي أي كلمات حقه وفلولا مثابرته ودعمه المستمر ما تم هذا البحث

وبعدها فالشكر موصول لكل أساتذتي الذين تتلمذت على أيدٍيهم في كل مراحل

دراستي

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة المجادلة / من الآية ١١

المحتويات

الاهداء ..... أ
شكر وتقدير ..... ب
اية .... جـ
المحتويات..... د
الفصل الاول ١
المقدمة ١
١-١ نظرة عامة..... ١
١,١,١ تعريف التحليل المالي ٢
٢,١,١ اهداف التحليل المالي ٣
٣,١,١ الجهات المستفيدة من التحليل المالي ٤
٤,١,١ مفهوم وتعريف السهم ٤
٥,١,١ خصائص السهم ٥
٦,١,١ قيم السهم ٥
٧,١,١ القيمة الحقيقة للاسهم ٦
٨,١,١ انواع الاسهم العادية ٧
٩,١,١ مساهمة التحليل المالي في تحديد سعر السه..... ٨
٢,١ مشكلة البحث ٩
٣,١ اهمية البحث ١٠
٤,١ اهداف البحث..... ..... ١١
الفصل الثاني..... ١٢
الدراسات السابقة..... ١٢
١,٢ دراسات عراقية ١٢
٢,٢ دراسات عربية ١٣
٣,٢ الدراسات الاجنبية ١٦

الفصل الثالث ١٧
المنهجية ١٧
١,٣ الاطار النظري ١٧
٢,٣ قياس المتغيرات..... ١٧
٢,٣ المتغير التابع..... ١٧
٢,٢,٣ المتغيرات المستقلة ١٧
٣,٣ الفرضيات..... ..... ١٨
٤,٣ مصادر البيانات.....١٨
٥,٣ عينة البحث ١٨
الفصل الرابع ١٨
التحليل والنتائج.....١٩
١,٤ تحليل الانحدار ١٩
١,١,٤ الانحدار المتعدد ١٩
الفصل الخامس ٢١
الاستنتاجات والتوصيات ٢١
١,٥ الاستنتاجات.....٢١
٢,٥ التوصيات.....٢١
المصادر ٢٣

الفصل الاول

المقدمة

١,١ نظرة عامة

لقد ظهر التحليل المالي منذ بداية ظهور الوظيفة المالية وظيفة مستقلة كسائر وظائف المنشاة الاخرى حينما اجريت دراسات ميدانية باستخدام التحليل في دراسة الوضع المالي للمنشأت، وكان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٠٠ عندما اجريت دراسة على٩٨١ شركة من خلال استخدام سبعة نسب مالية لدراسة وضع هذه الشركات، ثم ساير التحليل المالي الوظيفة المالية والمحاسبية بشكل عام بوصفه الاساس في تطوير هذه الوظائف، بحيث أصبح بعد الحرب العالمية الثانية القاعدة الأساسية التي انطلقت منها وظيفة الادارة المالية ووظيفة المحاسبة، الا ان من يقرأ في أدبيات الفكر الاقتصادي والمحاسبي سوف يلاحظ أَنَ كل من المحاسبة والاقتصاد ينسب الى نفسه تبعية التحليل المالي، ولهذا الادعاء ما يبرره إذ أنَ التحليل المالي نما وترعرع في رحم هذه العلوم مجتمعة، فاخذ عنها بعض أدواتها وطرقها او استند على بعض مخرجاتها، لذلك يمكن القول إنَ التحليل المالي هو الوليد الشرعي لهذه العلوم، فضلا عن علوم اخرى كالاحصاء والرياضيات والحاسوب والتي تركت بصماتها على التطور اللاحق لهذا الفرع المعرفي الجديد.

وتعد الصناعة المصرفية بمثابة القلب النابض في اقتصاديات الدول العظمى، لما تؤديه من دور مهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذَ دخلت القطاعات المصرفية حقبة جديدة وتحولت من عملها التقليدي والمتمثل في جذب الودائع واقراضها للمستثمرين الى خلق فرص استثمارية جديدة مثل الوساطة المالية وغيرها الكثير، كذلك فان القطاع المصرفي يمثل في معظم دول العالم الشريان الرئيس في اقتصادياتها، إذْ يحتل مكانة الصدارة بين القطاعات الاقتصادية الاخرى، بحيث أصبح القطاع المصرفي يمثل مرآة اقتصاد الدولة. لذلك فان التحليل المالي أصبح أحد الموضوعات البالغة الاهمية في حقل الادارة المصرفية على وجه الخصوص، فمن خلاله يمكن لادارة المصرف التجاري تقييم كافة قراراتها المالية سواء التي تتعلق بالاستثمار او التي قد تكون متعلقة بالتمويل، فضلا عن ذلك فان التحليل المالي يعد وسيلة في غاية الاهمية في تقييم الموقف الاستراتيجي للمصرف

التجاري، والذي يتمثل في تحديد نقاط القوة والضعف في بيئة المصرف الداخلية وايضا تحديد الفرص والتهديدات في بيئة المصرف الخارجية.

لقد حظيت عملية التحليل المالي لدى الكثير من المهتمين والدارسين بأهمية خاصة لكونها الوسيلة التي تضمن التاكد من أنَ الهدف المتمثل بتحديد ما اذا كان الوضع المالي بشكل عام والوضع النقدي للمصرف التجاري بشكل خاص من القوة والقدرة بحيث يمكنه من الاطمئنان على وضعه في بيئته ويضمن استمراريته في مواصلة عملياتة التشغيلية، فقوة الوضع المالي وكذلك الوضع النقدي للمصرف يمكنه من تنفيذ استراتيجيته اولا ويضمن له سلامة قراراته الائتمانية ثانيا ويضمن له أيضا إيفائه بالالتزامات المالية المترتبة عليه ازاء كل الاطراف ثالثا.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول إنهَ من متطلبات تحديد اسعار اسهم المصارف هو طريقة عرض البيانات المالية المصرفية والتزام المصارف بمبادئ الافصاح والشفافية اي ان القوائم المالية المصرفية يجب ان تعكس بصدق نتائج عمل المصرف من مدى قدرته على تحقيق الارباح وقدرته على توفير السيولة اللازمة لدفع المستحقات وقدرة موجوداتة المتداولة على مواجهة مطلوباته والتزامه بمعايير الصناعة المصرفية ....الخ، كل ذلك يجب أن ينعكس على سعر سهم المصرف فالنتائج الايجابية يجب ان تُسهم في رفع سعر السهم والنتائج السلبية من المنطقي ان تخفض سعر السهم.

١,١,١ تعريف التحليل المالي

عرف العديد من الاكاديميين والمختصين التحليل المالي بتعاريف مختلفة بسبب استخداماتة المتنوعه على الرغم من ان مصادر معلوماتة واحدة، وتتمثل في القوائم المالية financial statements ومن هذه التعاريف نستعرض الأتي :

- التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباطات فيما بينها واثارة الاسئلة حول مدلولاتها في محاولة تفسير الاسباب التي ادت الى ظهور هذه البيانات بالكيفيات التي هي عليها مما يساعد في اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المشروع على اظهارها (الحيالي/الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ،شبكة المعلومات :٢١).

- التحليل المالي هو عملية يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد اهمية وخواص الانشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر اخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم اداء المنشاة بقصد اتخاذ القرارات (مطر ،٢٠٠٣: ٣).
- التحليل المالي هو عملية دراسة وتحليل وتفسير البيانات المالية المختلفة الواردة في القوائم المالية للمنشاة، ويتم هذا التحليل بالاستعانة بادوات مختلفة تم تقسيمها على حسب الغاية من التحليل، سواء كانت غايات اقراضية او ادارية (الزرقان/التحليل المالي واثرة في المخاطر الائتمانية ،٢٠١٠: ٧).
- التحليل المالي هو عملية فحص القوائم المالية المنشورة لشركة معينة بقصد تقديم معلومات تفيد لتحديد مدى تقدم المنشاة خلال فترة الدراسة والتنبؤ المستقبلي بنتائج اعمالها (الزبيدي ،٢٠٠٤: ١٧٣).
- التحليل المالي هو عملية يتم من خلالها تبيان مواطن القوة ومواطن الضعف لدى الشركة من خلال دراسة تحليلية للقوائم المالية لدى الشركة (السعايدة وفريد ،٢٠٠٤: ١٠٩).

١,١,٢اهداف التحليل المالي

ان الهدف الرئيس من التحليل المالي يتمثل في تقييم اداء المنشأة من نقاط مختلفة تنسجم واهداف مستخدمي المعلومات بحيث تظهر تلك المعلومات نقاط قوة وضعف الوحدة الاقتصادية من خلال ممارستها لنشاطها الاقتصادي وتكون عونا في ترشيد قراراتهم ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية (محمد و اخرون ،٢٠٠٨: ٢٢). وتوصف نتائج التحليل المالي بأنَها من أهم الاسس التي يستند إليها في عملية اتخاذ القرارات، والحكم على مدى كفاءة الادارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الافضل للموارد ولذلك فان التحليل المالي يسعى الى تحقيق الاتي (النعيمي والتميمي ،٢٠٠٨: ٢١-٢٢) :

١. تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.

٢. تحديد الانحرافات بالاداء المتحقق عن المخطط وتشخيص اسبابها.

٣. الاستفادة من نتائج التحليل لاعداد الموازنات والخطط المستقبلية.

٤. يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذ القرار.

٥. تقييم ملاءة الشركة في الآجال القصيرة والطويلة.

١,١,٣الجهات المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الاطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية نظرا لما يقدمه هذا التحليل من اجابات عن تساؤلات مختلفة لهذه الاطراف، حيث الاختلاف من طرف الى اخر بحسب اهدافه من عملية التحليل (خنفر و المطارنة ،٢٠٠٩ :٧٢). ولقد صنف (الكبيسي ،٢٠١١ :١٥) و (Ross & Others 70: 2000,) الجهات المستفيدة من التحليل المالي الى الجهات الخارجية والجهات الداخلية. اما (الشمري ،٢٠١٠ :١٧) فلقد قامت بتصنيف المستفيدين الداخليين والخارجيين وكما هو موضح في الشكل الأتي :

الشكل (١) الجهات المستفيدة من التحليل المال

المصدر : (الشمري ،٢٠١٠ :١٧)

١,١,٤مفهوم وتعريف السهم

يُعَد السهم حصة مالكه في ملكية الشركة، ومن ثم فان السهم يُعَد ورقة مالية تعطي صاحبها حق الحصول على عوائد تآتي من ارباح الشركة، وحق على موجودات الشركة من الموجودات الثابتة والمتداولة (الطاهر والخليل ،مصدر سابق :٣٧٩)، وهي كذلك حقوق المشاركة في الشركة المساهمة، وتمثل مجموع الاسهم والتي يمتلكها مساهم معين حصة هذا المساهم في راس مال الشركة (وهم ،٢٠٠٩ :١٤٠). وتعتبر الاسهم اداة تمويل اساسية لتكوين راس المال في الشركات المساهمة، اذ تطرح للاكتتاب العام ضمن مهلة محددة يعلن عنها مع الاصدار(الشبيلي ،شبكة المعلومات :١).

ويمكن تعريف الأسهم على انها تمثل شهادات ملكية ذات ارباح سنوية عادة، فضلا عن الارباح الراسمالية الناجمة عن التغير المستمر في اسعار الاسهم السوقية وليس لها اجل استحقاق ويمكن التخلص منها من خلال بيعها في السوق المالية (العاني ،٢٠٠٢ :١٩٩). ويعرف السهم ايضا على انه صك قابل للتداول يصدر عن شركة مساهمة يعطى للمساهم ليمثل حصته في راس مال الشركة (خضير ،مصدر سابق :٣٩).

١,١,٥خصائص السهم

يتميز السهم بالخصائص الآتية وفقا لـ(ابو بصل ،٢٠٠٩ :٨٠٢):

١ .القيمة الاسمية للسهم متساوية، فلا يجوز ان يكون لبعض الاسهم قيمة اعلى من بعضها الاخر، وتشكل في مجموعها راس مال الشركة.

٢ .قابلية السهم للتداول، بيعاً وشراءً، ورهناً.

٣ .عدم قبول السهم الواحد للتجزئة، فلا يحق ان يملك السهم الواحد مجموعة من الاشخاص، ولعل الفائدة من ذلك تسهيل مباشرة الحقوق، واداء الواجبات المتبادلة بين المساهم، والشركة.

٤. المسؤولية المحدودة لمالك السهم، اي تقتصر مسؤولية المساهم على قيمة السهم، ولا يتعدى ذلك الى ذمته المالية، او مسؤولية الشركة تجاه الاخرين، وذلك تطبيقاً لمبدا استقلال الذمة المالية، والمسؤولية المحدودة.

١,١,٦ قيم السهم

١ .القيمة الاسمية للسهم: Issue Value

وهي القيمة التي تظهر على شهادة الاسهم، ومن اهم وظائفها تحديد حصة السهم الواحد في ملكية المشروع، ولذلك فان مجموع القيم الاسمية للاسهم المصدرة يعادل كامل راس مال المنشاة (جابر ،١٩٨٩: ٢٣).

٢ . القيمة الدفترية للسهم: Book Value

وهي قيمة السهم التي يتم التوصل اليها عن طريق تقسيم صافي حقوق المساهمين على عدد الاسهم المصدرة، او هو المبلغ الذي يصيب السهم الواحد من صافي موجودات الشركة بعد خصم مطلوباته (المصدر نفسه :٢٤).

٣ . القيمة السوقية للسهم: Market Value

وهي القيمة التي يباع فيها السهم ويشترى في الاسواق وهو السعر الذي تقوم الصحف المتخصصة بنشرها فيما تنشر من معلومات عن الاسهم (رمضان ،٢٠٠٧: ١٦٧).

٤ . القيمة التصفوية للسهم: Liquidation Value

وهي قيمة سهم الشركة عند الشروع في تصفيتها وتساوي القيمة السوقية لموجوداتها مطروحا منها الديون التي عليها والجواب مقسوم على عدد الاسهم (المصدر نفسه :١٦٦).

٧,١,١القيمة الحقيقية للأسهم

إنَ للأسهم العادية قيمة حقيقية تختلف عن القيمة المحددة في السوق المالية، أي إنَ القيمة الحقيقية تختلف عن القيمة السوقية الفعلية للسهم، ويعود سبب الاختلاف الى ان الاحكام المستخدمة لتطوير القيمة الحقيقية قد لا تكون نفس احكام المساهمين في السوق نفسها، فهي القيمة المعتمدة على تحليل المعلومات المالية حول منشاة معينة. ولقد وردت تسميات عديدة للقيمة الحقيقية منها القيمة المعقولة (Reasonable Value)، والقيمة العادلة(Fair Value) ، والقيمة النظرية (Theoretical Value)، التي تبررها حقائق اقتصادية ومالية متعلقة بالمنشاة ومتمثلة بقيمة (موجودات المنشاة – والارباح – وربحية السهم الواحد – وتوزيعات الارباح – وافاق النمو المستقبلية)، وتحسب القيمة الحقيقية للسهم العادي من خلال تقدير التدفقات النقدية – توزيعات الأرباح والخسائر الراسمالية الناتجة عن الاستثمار في السهم العادي في نهاية مدة الاحتفاظ وتقدير معدل العائد المطلوب. فاذا

تحققت تلك القيمة في سوق الاوراق المالية، فانها تعكس حالة التوازن، الا ان حالة التوازن هذه لا تتسم بالاستقرار، إذ إنَ القيمة الحقيقية تتقلب باستمرار لتعكس مدى استجابة السوق للمعلومات الجديدة، بهدف تصحيح اتجاهات الاسعار نحو القيمة الحقيقية الجديدة، وان تحققت الاستجابة فهي دليل كفاءة سوق الاوراق المالية، ان الغرض الاساسي من تحليل القيمة الحقيقية ومقارنتها بسعر السوق السائد اي القيمة السوقية، هو الاقرار على مدى عشوائية الاسعار السائدة، مع دراسة انماطها الحالية والمتوقعة من جانب، والاستفادة من هذا التحليل والمقارنة لتحديد فيما اذا كان السهم ذا تسعير مضخم يفوق قيمته الحقيقية او مخفض يقل عن قيمته الحقيقية (القريشي،٢٠٠٦ :١١-١٢).

ويرى الباحث أنَ القيمة الاسمية للسهم تحمل مفهومآ قانوني والقيمة الدفترية والتصفوية تحمل مفهوم محاسبي اما القيمة السوقية فانها تحمل مفهوم اقتصاديا في حين ان القيمة الحقيقية للسهم تتأرجح بين المفاهيم المحاسبية والاقتصادية حيث ان بعض المؤشرات والتي تستخدم لتقدير القيمة الحقيقية تتاثر بالعوامل الاقتصادية فمثلا عائد السهم يتأثر بمتغيرات كليه (macro-economics) كسعر الفائدة ومعدل التضخم ويتاثر بمتغيرات جزئيه (micro-economics) كسياسات التسعير والمؤثرة في حجم الارباح المتحققة

وبسبب عدم وجود مؤشرات ثابتة لتقدير القيمة الحقيقية فان الباحث يقترح تسمية اخرى للقيمة الحقيقية وهو (القيمة الافتراضية virtual value)

٨,١,١ انواع الاسهم العادية

ان للسهم العادي أنواعآ عديدة من اهمها الأتي (علوان ،٢٠٠٩ :١٧٦-١٧٧):

١ . الاسهم المرخص لها : يحدد القانون الاساسي لكل شركة مقدار راس المال الذي يمكن اصداره وهذا ما يسمى براس المال المرخص به.

٢ . الاسهم المصدرة : وهي عبارة عن الجزء من الاسهم التي تم اصدارها فعلا من رأس المال.

٣ . الاسهم المتداولة : وهي الاسهم المتبقية من رأس المال المصدر بعد طرح قيمة الاسهم المستردة باسم راس المال المتداول او الاسهم المتداولة.

٤ . الاسهم المدفوعة : وهذا النوع من الاسهم هو الذي تشترط فيه الشركة ضرورة سداد المكتتبين لقيمة الاسهم كاملة.

٥ . الاسهم الاسمية والاسهم لحاملها : المقصود بالاسهم الاسمية هي الاسهم التي يسجل اسم صاحبها على صك السهم. أما الاسهم لحاملها فهي الاسهم التي لا يكتب اسم صاحبها على صك السهم، وتنتقل ملكية هذه الاسهم بمجرد تداولها بين الافراد .

٦ . الاسهم المضمونة : هي نوع من الاسهم العادية تعطي لحاملها الحق في مطالبة الشركة بالتعويض اذا ما انخفضت القيمة السوقية للسهم الى حد معين خلال فترة محددة عقب اصدار السهم .

ويذكر (ربابعة وحطاب ،مصدر سابق :٣٨-٣٩) أنواعآ اخرى للاسهم العادية.

١ . اسهم النمو : وهي الاسهم التي تحقق عائدا اعلى من عائد اسهم اخرى في السوق لها نفس درجة المخاطرة، ويعود السبب في ذلك الى ان هذه الاسهم كانت في بعض الاوقات مقيمة باقل من قيمتها الحقيقية ومِنْ ثَمَ فأن حملة هذه الاسهم سيحققون عائد مرتفع عند ارتفاع اسعار هذه الاسهم ووصولها الى قيمتها الحقيقية.

٢ . الاسهم الدفاعية : وهي الاسهم التي يتوقع ان تكون نسبة التراجع في اسعارها اقل من نسبة التراجع في السوق ككل.

٢ . اسهم المضاربة : وهي الاسهم التي تكون مخاطرها عالية وتكون هناك احتمالية كبيرة لتحقيق عائد قليل او خسارة، وهناك احتمال قليل لتحقيق عائد مرتفع. وتكون هذه الاسهم في العادة مقيمة باعلى من قيمتها الحقيقية.

٩,١,١ مساهمة التحليل المالي في تحديد سعر السهم

يُعدَ التحليل المالي مهم بالنسبة لسماسرة الاوراق المالية فمن خلال نتائج التحليل المالي يمكنهم التعرف على التغيرات التي تطرا على اسعار الاسهم وكذلك على اسعار اسهم الشركات المنوي الاستثمار فيها (الشنبري ،مصدر سابق :٢٤).

ان المستثمر الذي يرغب في توظيف واستثمار جزء من امواله بشراء اسهم عادية في شركة معينة، سيركز اهتمامه على تحليل قدرة تلك الشركة في تحقيق عوائد مستقبلية متوقعة، ومدى

استقرار وديمومة تلك العوائد، وكذلك مدى ارتباطها مع عوائد شركات اخرى فضلا عن التركيز على ربحية الشركة والظروف المالية التي يمكن ان تواجهها والتي قد توثر في سياستها في توزيع الارباح سواء لحملة الاسهم العادية او لحملة الاسهم الممتازة ومدى احتمالية تعرضها لحالة الافلاس، طالما ان مالك الاسهم العادية لا يستلم اي شئ مقابل شراءه للاسهم العادية الا بعد سداد جميع مطلوبات الشركة تجاه الغير ولهذا ربما لا يحصل على اي مردود .(Van horne ,2002 :349) اي ان المشترون والبائعون يستخدمون تقديراتهم لعائد ومخاطرة السهم لتحديد سعر السهم، فقيمة السهم بالنسبة للمشتري هي اكثر ما يمكن ان يدفعه ثمنا للسهم، اما بالنسبة للبائع فهي اقل ما يمكن ان يقبله كبديل للسهم (الجرجاوي ،مصدر سابق :٥٤)

وبحسب (ابو سمهدانة ،مصدر سابق :٤١) يهتم المساهم بصفة اساسية بالعائد على المال المستثمر والقيمة المضافة والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمشروع، لذلك فهو يبحث عما اذا كان من الافضل الاحتفاظ بالاسهم التي يمتلكها او يتخلى عنها لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلا عن المستثمر المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الافضل بالنسبة له شراء اسهم المشروع او لا، فكل منهما يهتم (المساهم الحالي والمرتقب) بما في الشركات والمواقف المحرجة التي واجهتها، والاسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في الاجل القصير والطويل.

2.1 مشكلة البحث

إن أسعار أسهم المصارف تؤثر في حركة التداول في سوق العراق للاوراق المالية سواء من حيث كمية وحجم المتداول وذلك كون قطاع المصارف هو من القطاعات الكبيرة في سوق العراق للاوراق المالية.

ولهذا فانه من غير الصحيح ترك اسعار اسهم المصارف للمضاربة او لآلية العرض والطلب او لدخول المستثمر الاجنبي في حين ان القوائم المالية المصرفية من الممكن ان تعطي تصوُراً واضحاً عن نتائج اعمال المصرف والذي من الضروري ان ينعكس على تحديد سعر سهم المصرف المتداول في سوق العراق للاوراق المالية وبناءً على ما تقدم فان مشكلة البحث تبرز من خلال الاجابة عن التساؤل القائل.

هل بمقدور القوائم المالية المصرفية ان تعطي مؤشرات تسُهم في تحديد سعر سهم المصرف بصورة جيدة؟

3.1 اهمية البحث

تتضح اهمية البحث من حساسية اسعار الاسهم وتذبذبها اعتمادا على دخول المستثمر الاجنبي او اعتمادا على الاشاعات الرائجة او على العرض والطلب، فسعر السهم قد يرتفع وينخفض في نفس الجلسة ومن دون مبرر علمي لذلك.

ولقد اكتسب هذا البحث اهميته من خلال سعيه للايضاح من ان اسعار اسهم المصارف من الممكن ان تستقر وبصورة نسبية اعتمادا على التحليل المالي للقوائم المصرفية التي تكون المصارف ملزمة باصدارها اتباعا لتعليمات البنك المركزي العراقي، وعليه فان اهمية البحث يمكن تلخيصها بالنقاط الأتية :

١ . تمكين المستثمرين الحاليين والمرتقبين من الاعتماد على مؤشرات مالية موثوقة لمعرفة اتجاه سير سعر سهم المصرف.

٢ . التعرف على الاتجاهات الممكن استخدامها في التحليل المالي للقوائم المالية المصرفية في تحديد سعر سهم المصرف.

٣ . تسليط الضوء على اهم النقاط الجوهرية التي تعكسها القوائم المالية والمؤثرة في تحديد سعر سهم المصرف.

٤ . لم يجد الباحث دراسة مشابهه في العراق تناولت هذا الجانب.

4.1 اهداف البحث

يسعى البحث الى اظهار مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية المصرفية وما يوفره من مؤشرات تساعد القائمين على عملية التحليل المالي في تحديد سعر سهم المصرف ويسعى البحث بالتحديد الى:

١ . تسليط الضوء على الطرائق المختلفة للتحليل المالي.

٢ . التعريف بالقوائم المالية المصرفية.

٣ . اظهار وتوضيح العلاقة بين التحليل المالي للقوائم المالية المصرفية واثر هذا التحليل في تحديد سعر سهم المصرف.

٤ . بيان دور القوائم المالية المصرفية في ايضاح نتائج اعمال المصرف وانعكاسات ذلك على تحديد سعر سهم المصرف.

٥ . محاولة تحجيم اثار المظاهر غير المدروسة في تحديد سعر سهم المصرف كالمضاربة وآلية العرض والطلب ودخول المستثمر الاجنبي.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

١,٢ دراسات عراقية

أ - دراسة (بشير ، ياسر حكمت ٢٠٠٧) وكانت بعنوان اثر التحليل المالي باستخدام النسب المالية على ترشيد قرارات الادارة المالية

تتضح مشكلة الدراسة في ان عدم لجوء ادارة الوحدة الاقتصادية الى تحليل قوائمها المالية سيحد من امكانية حصولها على معلومات تساعدها في معرفة مختلف جوانب اوضاع الوحدة الاقتصادية وتساعدها على اتخاذ القرارات المناسبة. ولقد افترضت الدراسة ان هناك علاقة ما بين ترشيد قرارات الادارة المالية للوحدات الاقتصادية وتحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية. وتكونت عينة الدراسة من شركة واحدة (هي شركة الثرثار للانتاج الزراعي). في حين اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي. وتوصلت الى اثبات فرضيت الدراسة.

ب - دراسة (الكبيسي ، صلاح مولود عبيد ٢٠١١) وكانت بعنوان دور التحليل المالي في تقويم الاداء والتنبؤ بالفشل المالي

تتضح مشكلة الدراسة في ان التطور الذي حصل في مستوى بيئة الاعمال الحديثة التجارية والصناعية وازدياد شدة المنافسة وتطور مستوى تكنولوجيا المعلومات والخطط للوحدات الاقتصادية تؤثر حتماً في الوحدات الاقتصادية ولاسيما في الدول النامية على مواكبة هذه التطورات ومن هنا

تنبع مشكلة الدراسة عن طريق الأتي : (١) مدى مواكبة الوحدات الاقتصادية للقطاعات الخاصة في العراق لهذا التطور؟ وهل للتحليل المالي اثر في مواكبة هذا التطور ان وجد ؟ واين يكمن هذا الاثر ؟ (٢) في ظل هذا التطور هل للتحليل المالي دور في تقييم اداء الوحدة الاقتصادية والتنبؤ بالفشل المالي ونجاحها ومساعدة الادارة في اتخاذ القرارات الناجحة ؟ (٣) في ظل التطور التكنولوجي الذي حصل في بيئة الاعمال وازدياد شدة المنافسة هل للتحليل المالي دور في تحديد الموقع من المنافسة ؟

وافترضت الدراسة الأتي : (١) للتحليل المالي اثر كبير في الحكم على مدى ومناسبة السياسات المالية المتبعة من الادارة وقدرة هذه السياسات على تحقيق الاهداف المرجوة منها. (٢) للتحليل المالي اثر كبير في تقييم كفاءة الاداء وفاعلية نظام الشركة الداخلي وتنبؤها بالفشل المالي ونجاحها. (٣) ان للتحليل المالي أثرٌ كبيرٌ في معرفة وقياس درجة المخاطرة وموقع الشركة من المنافسة. ولقد كانت عينة الدراسة هي شركة واحدة وهي (الشركة المتحدة لصناعة الاسمنت). في حين اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة الى اثبات كل الفرضيات التي وضعتها.

٢,٢ دراسات عربية

أ - دراسة (جربوع ، يوسف محمد ٢٠٠٥) وكانت بعنوان مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع

وتمثلت مشكلة الدراسة في مدى قدرة المراجع الخارجي ومن خلال التحليل المالي عن طريق النسب المالية المعروفة في اكتشاف البنود غير العادية او الشاذة الموجودة في القوائم المالية وايجاد ارشادات تحذيرية مبكرة عن افلاس الشركات قبل افلاسها الحقيقي بمدة كافية والتنبؤ بعدم استمرارية الشركة للقيام باعمالها الاعتيادية خلال مدة ١٢ شهر من تاريخ نشر القوائم المالية. وافترضت الدراسة (١) لا توجد علاقة بين قدرة التحليل المالي عن طريق النسب المالية المعروفة واكتشاف البنود غير العادية او الشاذة في القوائم المالية. (٢) لا توجد علاقة بين قدرة التحليل المالي عن طريق النسب المالية المعروفة و ايجاد ارشادات تحذيرية مبكرة عن افلاس الشركات قبل افلاسها الحقيقي. (٣) لا توجد علاقة بين قدرة التحليل المالي عن طريق النسب المالية المعروفة والتنبؤ بعدم استمرارية الشركة للقيام باعمالها الاعتيادية خلال مدة ١٢ شهر من تاريخ نشر القوائم المالية. ولقد تم استخدام اسلوب المسح الشامل لـ٨٥ مراجع حسابات قانوني في قطاع غزة. واعتمدت الدراسة منهج الاستبيان. وتوصلت الدراسة الى نفي فرضياتها.

ب - دراسة (البحيصي ، عصام محمد والكحلوت ، خالد حمود ٢٠٠٧) وكانت بعنوان العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مسؤولي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني

تلخصت مشكلة الدراسة في محاولة الاجابة عن التساؤلات الأتية : (١) هل تعتمد المصارف العاملة في فلسطين على التحليل المالي كاداة لترشيد قراراتها الائتمانية؟ وما هي درجة هذا الاعتماد؟ (٢) ما هي العوامل التي تؤثر في مدى اعتماد مسؤولي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني؟ وافترضت الدراسة الأتي (١) توجد علاقة ارتباط بين الموثوقية في القوائم المالية ودرجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان. (٢) توجد علاقة ارتباط بين قدرات ومؤهلات مسؤولي الائتمان ودرجة الاعتماد على التحليل المالي كآداة من ادوات ترشيد قرار منح الائتمان. ولقد اعتمدت الدراسة اسلوب المسح الشامل لـ٧٦ موظفاً تسهيلات ائتمانية والعاملين في ١٥ بنكاً محلياً وعربياً في فلسطين. ونهجت الدراسة منهج الاستبيان. وتوصلت الدراسة الى : (١) هناك درجة ضعيفة من الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني في البنوك العاملة في فلسطين. (٢) وجود علاقة معنوية احصائيا بين الموثوقية في القوائم المالية ودرجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان حيث تزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي كلما كانت المعلومات المالية مدققة ومرفقة بتقرير مراجع حسابات وتزداد درجة الاعتماد على التحليل المالي كلما زادت عدد سنوات المعلومات المالية التي يطلبها المحلل المالي لحسابات الشركة طالبة الائتمان. (٣) لا توجد علاقة بين تخصص محللي الائتمان ودرجة اعتمادهم على التحليل المالي.

ت - دراسة (الطويل ، عمار اكرم عمر ٢٠٠٨) وكانت بعنوان مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر

تمحورت مشكلة الدراسة حول دراسة درجة اعتماد المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر. وافترضت الدراسة الأتي : (١) توجد علاقة بين اعتماد ادارة المصرف على التحليل المالي والقدرة على التنبؤ بالتعثر. (٢) توجد علاقة بين المشكلات والمعوقات التي قد تؤثر على المصارف التجارية الوطنية والقدرة على التنبؤ بالتعثر. (٣) توجد علاقة بين المشكلات التي قد تنتج بسبب عدم استخدام التحليل المالي من قبل المصرف والقدرة على التنبؤ بالتعثر. (٤) توجد علاقة بين اهمية كل اداة من ادوات التحليل المالي لاستخدامها في التحليل المالي للمصرف والقدرة على التنبؤ بالتعثر. (٥) توجد علاقة بين اهمية كل عامل من عمليات المراجعة

والتحليل الاحصائي والمالي والقدرة على التنبؤ بالتعثر. (٦) توجد فروق بين اراء المحاسبين حول مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر يعزى لكل من (المؤهل العلمي ،التخصص ،عدد سنوات الخبرة في مجال العمل). ولقد تم استخدام اسلوب المسح الشامل لـ٥ مصارف وطنية لها ١٦ مكتب وفرع في قطاع غزة وبلغت عدد الاستبانات الموزعة ٦٥ استبانة. واعتمدت الدراسة منهج الاستبيان .وتوصلت الدراسة الى (١) تعتمد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي بدرجة كبيرة، وينصب استخدام المصارف على التحليل المالي في جانب تقييم الاداء المصرفي واتخاذ القرارات. (٢) تعتمد المصارف بدرجة اقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر او الفشل المالي. (٣) عدم تركيز المصارف في مجال اعطاء الدورات على تطوير قدرات الموظفين في مجال التنبؤ بالتعثر. (٤) عدم استخدام المصارف التجارية الوطنية لنماذج التنبؤ بالتعثر المالي بشكل فعال.

ج - دراسة (الجرجاوي ، حليمة خليل ٢٠٠٨) وكانت بعنوان دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ باسعار الاسهم

تلخصت مشكلة الدراسة في البحث في دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ باسعار الاسهم. وافترضت الدراسة الأتي : (١) توجد علاقة بين التحليل المالي لنسب السيولة والتنبؤ باسعار الاسهم (٢) توجد علاقة بين التحليل المالي لنسب الربحية والتنبؤ باسعار الاسهم (٣) توجد علاقة بين التحليل المالي لنسب المديونية والتنبؤ باسعار الاسهم (٤) توجد علاقة بين التحليل المالي لنسب النشاط والتنبؤ باسعار الاسهم (٥) توجد علاقة بين التحليل المالي لنسب السوق والتنبؤ باسعار الاسهم. ولقد تكونت عينة الدراسة من ١٠ منشات مدرجة في السوق المالية. واعتمدت الدراسة المنهج الكمي. توصلت الدراسة الى انه يمكن الاعتماد على مجموعة من النسب المالية لكل قطاع للتنبؤ بسعر السهم تمكن المستثمر من الاعتماد عليها في اتخاذ قراره الاستثماري.

ح - دراسة (الزرقان ، صالح طاهر ٢٠١٠) وكانت بعنوان التحليل المالي واثره في المخاطر الائتمانية

تمحورت مشكلة الدراسة بالنقاط الاتية : (١) هل اعتماد المصارف التجارية على استخدام النسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني من منطلق مسألة الوجود والاستمرار للمصارف فقط؟ (٢) هل المصارف التجارية قادرة على تسيير وتحريك الأنشطة من خلال قيامها بدورالوسيط بين جهات

الادخار والإقراض؟ (٣) هل مسألة واستمرارية جود المصرف ونموه متوقفة على حجم السيولة الموجودة لديه وقدرته على استرداد أمواله؟ (٤) هل يجب علينا اخذ اراء موظفي قسم الائتمان المصرفي في المصارف التجارية عن مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ قرارات الائتمان؟ وافترضت الدراسة (١) توجد علاقة بين التحليل المالي وتقليل مخاطر الائتمان. (٢) توجد علاقة بين استخدام النسب المالية ومؤهلات رئيس القسم وقدرة البنك على اختيار الائتمان الاقل خطورة. ولقد كانت عينة الدراسة عينة عشوائية تكونت من (بنك القاهرة عمان والبنك الاهلي الاردني والبنك الاردني الكويتي). اعتمدت الدراسة منهج الاستبيان. ولفد توصلت الدراسة الى اثبات الفرضيات التي وضعتها.

٣,٢ الدراسات الاجنبية

أ - دراسة (Eversull , E.Eldon & Rotan Beverly L. 1997) وكانت بعنوان تحليل القوائم المالية للمشاريع الحقلية المحلية

ولقد قامت الدراسة باجراء التحليل المالي لـ١٦١٠ شركة زراعية محلية في الولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٩٨٣ ولغاية عام ١٩٩٥حيث قسمت مجتمع الدراسة الى اربع مجموعات بحسب حجم الشركة.

واستخدمت الدراسة خمس متغيرات اشتقتها من الميزانية العمومية وكشف الدخل وهي عبارة عن نسب مالية وهي (نسبة التداول) و(نسبة مجموع المديونية \ الموجودات) و(نسبة دوران الموجودات) و(نسبة العائد \ الموجودات) و(نسبة الربح قبل الضرائب \ حقوق الملكية) وتوصلت الدراسة الى ان هذه النسب تتغير من سنة الى اخرى مرتبطة بتغير حجم الشركة والارباح المتحققة

الفصل الثالث

المنهجية

١,٣ الاطار النظري

لقد اعتمد البحث المنهج الكمي القياسي وذلك عن طريق انتخاب مجموعة من المؤشرات التي تتيحها القوائم المالية المصرفية الاساسية (الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفق النقدي) لقياس العلاقة واثر التغير في هذه المؤشرات في تحديد سعر سهم المصرف وسوف تكون قوة مساهمة كل مؤشر في تحديد سعر سهم المصرف مناظرة لقوة العلاقة والاثر فيما بين المتغير المستقل وهو نسبة الملكية ، نسبة التداول ، عائد العمليات المصرفية و صافي الدخل الى حقوق الملكية والمتغير التابع وهو (سعر سهم المصرف).

٢,٣ قياس المتغيرات

١,٢,٣ المتغير التابع

وهو المعدل الفصلي لسعر سهم المصرف ويرمز لة بالرمز y وبسبب عدم توفر نشرات فصلية عن اسعر الاسهم فانة يحتسب وفق الصيغة الأتية:

(معدل سعر السهم للشهر الاول + معدل سعر السهم للشعر الثاني + معدل سعر السهم للشهر الثالث ÷ ٣).

٢,٢,٣ المتغيرات المستقل

أ – نسبة الملكية

وهي نسبة مئوية ويرمز لها بالرمز X1 وتستخرج البيانات الضرورية لاحتسابها من الميزانية العمومية وتحتسب وفق للصيغة الاتية : (حقوق الملكية ÷ اجمالي الموجودات × ١٠٠%).

ب – نسبة التداول*

وهي كسر ووحدة القياس لها (مرة) ويرمز لها بالرمز X2 وتستخرج البيانات الضرورية لاحتسابها من الميزانية العمومية وتحتسب وفق للصيغة الاتية : (الموجودات المتداولة ÷ المطلوبات المتداولة)

ت – عائد العمليات المصرفية الى صافي الدخل

وهي كسر ويرمز لها بالرمز X3 وتستخرج البيانات الضرورية لاحتسابها من قائمة الادخل وتحتسب وفق للصيغة الأتية : (ايراد العمليات المصرفية – مصروف العمليات المصرفية ÷ صافي الدخل)

ث – صافي الدخل الى حقوق الملكية

وهي نسبة مئوية ويرمز لها بالرمز X4 وتستخرج البيانات الضرورية لاحتسابها من الميزانية العمومية وقائمة الدخل وتحتسب وفق للصيغة الاتية : (صافي الدخل ÷ حقوق الملكية × ١٠٠%)

3.3 **الفرضيات**

١ . توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التحليل المالي للقوائم المصرفية وبين اسعار اسهم المصارف.

٢. ان التحليل المالي للقوائم المالية المصرفية يؤثر في تحديد سعر سهم المصرف.

٤,٣ مصادر البيانات

سوق العراق للاوراق المالية التقرير السنوي للمصارف التجارية العراقية .

٥,٣ عينة البحث

كما موضح في الجدول ادناه عدد المصارف وعدد السنوات المختارة في البحث

المصـــــارف	السنوات
مصرف الموصل	من السنة ٢٠٠٨ الى السنة ٢٠١٢
مصرف الشرق الاوسط	من السنة ٢٠٠٨ الى السنة ٢٠١٢
مصرف الخليج	من السنة ٢٠٠٨ الى السنة ٢٠١٢

الفصل الرابع

التحليل والنتائج

١,٤ تحليل الانحدار

١,١,٤ الانحدار المتعدد Multiple Regression

وهي امتداد للانحدار البسيط ولكن لأكثر من متغير واحد (Moore :2000 ,550)اي هي اداة احصائية تستخدم لبيان اثر عدة متغيرات مستقلة في متغير تابع واحد (Doane & Seward :2008 ,487).

هناك تأثير لكل من نسبة الملكية ونسبة التداول في سعرسهم المصرف إذْ بلغت قيمة F المحسوبة (٣٢,١٥) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠١) ودرجة حرية (٢ ، ١٣) والبالغة (٦,٧)، ومن قيمة معامل بيتا السالبة لنسبة الملكية والموجبة لنسبة التداول هذا يعني أنَ التاثير عكسي لنسبة الملكية مع سعر السهم و طردية لنسبة التداول مع سعر السهم، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,٨٣) وهذا يعني أنَ تغيير وحدة واحدة في كل من نسبة الملكية ونسبة التداول سوف يفسر ما مقداره (٨٣%) من سعر السهم، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (٠,٢٦- و١٨,٢٢) وهي قيمة سالبة لنسبة الملكية وقيمة موجبة لنسبة التداول، وكما هو مبين في الجدول الأتي :

جدول (١) نتائج الانحدار المتعدد لتاثير كل من نسبة الملكية ونسبة التداول في سعر السهم

المتغيرات المستقلة	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
نسبة الملكية	١٣,٦٦-	٠,٢٦-	٠,٨٣	٣٢,١٥	وجود تأثير
نسبة التداول		١٨,٢٢			

هناك تأثير لكل من عائد العمليات المصرفية الى صافي الدخل وصافي الدخل الى حقوق الملكية في سعر سهم المصرف حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٧,٠٢) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (٠,٠١) ودرجة حرية (٢ ، ١٣) والبالغة (٦,٧)، ومن قيمة معامل بيتا السالبة لعائد العمليات المصرفية الى صافي الدخل وصافي الدخل الى حقوق الملكية هذا يعني بان التاثير عكسي لكل من عائد العمليات المصرفية الى صافي الدخل وصافي الدخل الى حقوق الملكية مع سعر سهم المصرف، وبلغت قيمة معامل التحديد (٠,٥٢) وهذا يعني أنَ تغيير وحدة واحدة في كل من عائد العمليات المصرفية الى صافي الدخل وصافي الدخل الى حقوق الملكية سوف يفسر بمقدار (٥٢%) من سعر سهم المصرف ، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (٠,٤٩- و٠,٠٠٨-) وهي قيم سالبة لكل من عائد العمليات المصرفية الى صافي الدخل وصافي الدخل الى حقوق الملكية ، وكما هو مبين في الجدول الأتي :

جدول (٢) نتائج الانحدار المتعدد لتاثير كل من عائد العمليات المصرفية الى صافي الدخل وصافي الدخل الى حقوق الملكية في سعر السهم

المتغيرات المستقلة	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة R^2	القيمة F المحسوبة	الدلالة
عائد العمليات المصرفية الى صافي الدخل	١,٦٥	٠,٤٩-	٠,٥٢	٧,٠٢	وجود تأثير
صافي الدخل الى حقوق الملكية		٠,٠٠٨-			

من خلال النتائج النهائية لعملية التحليل المالي يتضح بان قدرة القوائم المالية المصرفية للمصارف عينة البحث في تحديد سعر سهم المصرف مرتفعة جدا ومتقاربة وهذا يشير الى ان نتائج اعمال المصرفين تنعكس بصورة ممتازة على اسعار اسهمهم المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية.

وتفسر نتائج التحليل مجتمعتا من ان المستثمر ينظر الى الارباح التي يحققها المصرف اكثر من الملاءة المالية للمصرف اوالسيولة وهو سلوك طبيعي فالمصارف التجارية الخاصة هدفها الاساسي هو تحقيق اكبر قدر من الارباح والمصرف الذي يحقق هذا الهدف سوف يتمتع بسمعة جيدة لدى المستثمرين في سوق العراق للاوراق المالية.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

١,٥ الاستنتاجات

١ . ان التحليل المالي عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات المالية المنشورة (القوائم والتقارير المالية) كقائمة الدخل والميزانية العمومية وقائمة التدفق النقدي وتقرير المراجع الخارجي والتقارير التي تقوم الادارة باعدادها وآية تقارير اخرى وتحويل الكم الكبير من المعلومات الواردة فيها الى كم اقل بغية تقييم اداء الادارة والتعرف على نقاط القوة والضعف وتقدم معلومات تفيد في التنبؤ واتخاذ القرارات الادارية والمالية ومنها القرارات المتعلقة بالاسهم.

٢ . يفتقر بعض المستثمرين في سوق العراق للاوراق المالية للمؤهل العالمي والخبرة العملية لتحليل القوائم المالية المصرفية وهذا ما من شانه ان يوجهَم نحو سلوك استثماري خاطئ .

٣ . تعتبر قائمة التغير في حقوق المالكين من القوائم المالية الاساسية والتي يلزم البنك المركزي العراقي المصارف التجارية كافة باعدادها اسوة بالميزانية العمومية وقائمة الارباح والخسائر وقائمة التدفق النقدي غير ان هذه القائمة غير معتمدة للنشر من قبل سوق العراق للاوراق المالية ولا هيئة الاوراق المالية العراقية.

٢,٥ التوصيات

١ . من الضروري أن يلمَ المحلل المالي بالاساليب والادوات المختلفة للتحليل المالي وكذلك بالمعايير المقارنة وطرق عرض القوائم المالية كي يتمكن من بناء التوقعات الناتجة من عملية التحليل المالي .

٢ . من المفيد ان يقوم سوق العراق للاوراق المالية بنشر ايضاحات حول مدلول النسب المالية المنشورة في تقاريره السنوية ودورياته الشهرية وكذلك ارشاد المستثمرين الى الاطلاع على المصادر العلمية والبحوث الاكاديمية لرفع مستوى قرارهم الاستثماري.

٣ . ان قيام سوق العراق للاوراق المالية وهيئة الاوراق المالية العراقية باعتماد قائمة التغير في حقوق المالكين كاحد القوائم المالية الاساسية عند نشر القوائم المالية سوف يولد انسجاماً مع البنك المركزي العراقي فيما يخص عرض نتائج اعمال المصارف.

٤ . إن انسجام المصارف العراقية في اعداد قائمة التدفق النقدي وفقا للمعايير الدولية يُعدَ من الضرورات وضمان هذا الانسجام يقع على عاتق البنك المركزي العراقي.

٥ . تُعدَ من مسؤوليات البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف العراقية والادارات العامة في المصارف التجارية اقامة الدورات ونشر البحوث التي تخص مفهوم السرية المصرفية كي يطلع الموظفون على ماهية السرية المصرفية وتطبيقاتها في حقل النشاط المصرفي.

المصادر

اولا – الكتب العربية

١ . ابو حمد ، رضا عبد الصاحب و قدوري ، فائق مشعل ٢٠٠٠ "ادارة مصارف"وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد

٢ . ابو موسى ، رسمية احمد ٢٠٠٥ "الاسواق المالية والنقدية" ،دار المعتز للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،عمان

٣ . ال ادم ، يوحنا و الزرقان ، صالح ٢٠٠٦ "المحاسبة الادارية والسياسات الادارية المعاصرة" ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،الطبعة الثانية ،عمان

٤ . الزبيدي ، حمزة محمود ٢٠٠٤ "الادارة المالية المتقدمة"،الوراق للنشر والتوزيع،عمان

٥ . الزرقان ، صالح طاهر ٢٠١٠ "العوامل المالية والاقتصادية المؤثرة في عوائد الاسهم النضرية والتطبيق" ،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،عمان

٦ . السعايدة ، فيصل جميل و فريد ، نظال عبد الله ٢٠٠٤ "الادارة والتحليل المالي" ،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،عمان

٧ . الشماع ، خليل محمد حسن ١٩٧٧ "الادارة المالية" ،الطبعة الثانية ،الناشر المؤلف وساعدت جامعة بغداد على النشر ،بغداد

٨ . العاني ، عماد محمد علي ٢٠٠٢ "اندماج الاسواق المالية الدولية اسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي" بيت الحكمة ،الطبعة الاولى ،بغداد

٩ . النعيمي ، عدنان تايه والتميمي ، ارشد فؤاد ٢٠٠٨ "التحليل والتخطيط المالي الاتجاهات المعاصرة" ،دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع ،عمان

١٠ . جابر ، محمد صالح ١٩٨٩ "الاستثمار بالاوراق المالية" من دون ذكر دار النشر ،الطبعة الثانية ،عمان

١١ . خنفر ، مؤيد راضي والمطارنة ، غسان فلاح ٢٠٠٩ "تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي" ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الطبعة الثانية ،عمان

١٢ . رمضان ، زياد ٢٠٠٧ "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي" دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة، عمان

١٣ . علوان ، قاسم نايف ٢٠٠٩ "ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق" دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان

١٤ . محمد ، منير شاكر واسماعيل اسماعيل وعبد الناصر نور ٢٠٠٨ "التحليل المالي مدخل صناعة القرار" دار وائل للطباعة والنشر ،الطبعة الثالثة ،عمان

١٥ . مطر ، محمد ٢٠٠٣ "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني"،دار وائل للنشر،عمان

١٦ . وهم ، بدر غيلان ٢٠٠٩ "السوق النقدية والمالية في العراق" ،الناشر المولف ،بغداد

ثانيا – الرسائل الجامعية

١ . الكبيسي ، صلاح مولود عبيد ٢٠١١"دور التحليل المالي في تقويم الاداء والتنبؤ بالفشل المالي" بحث معد لنيل شهادة المحاسب القانوني ،مقدم الى هيئة امناء المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ،بغداد

٢ . الشمري ، شيماء كاظم عاصي ٢٠١٠"دور الاتجاهات التقليدية والحديثة لاساليب التحليل المالي في تطوير تقويم كفاءة الاداء"،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ،بغداد

٣ . الشنبري ، رامي هاشم ٢٠٠٦ "التحليل المالي ودورة في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين"،رسالة ماجستير في التخطيط المالي، جامعة العالم الامريكية، فلسطين

٤ . ابو سمهدانة ، نيفين عبد الله ٢٠٠٦ "مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط واداءعملية المراجعة" ،رسالة ماجستسر في المحاسبة والتمويل ،مقدم الى عمادة الدراسات العليا كلية التجارة ،الجامعة الاسلامية ،غزة

٥ . الطويل ، عمار اكرم عمر ٢٠٠٨ "مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة"،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة في الجامعة الاسلامية،غزة

٦ . الجرجاوي ، حليمة خليل ٢٠٠٨ "دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ باسعار الاسهم" ،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل ،كلية التجارة ،الجامعة الاسلامية ،غزة

٧ . خضير ، نبيل برهان ٢٠١٠ "دور الافصاح المحاسبي في تنشيط حركة تداول الاسهم في سوق العراق للاوراق المالية" ،بحث دبلوم عالي معادل للماجستير في المصارف ،المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،جامعة بغداد

٨ . القريشي ، فتحية مزهر عبد الرضا ٢٠٠٦ "اشكال التمويل طويل الاجل وكفاءة السوق المالية" رسالة ماجستير في ادارة الاعمال كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد

ثالثا - المنشورات

١ . ابو بصل ، علي عبد الاحمد ٢٠٠٩ "المضاربة والمقامرة في بيع وشراء الاسهم" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد٢٥ العدد٢

٢ . البحيصي ، عصام محمد و الكحلوت ، خالد محمود ٢٠٠٧ " العوامل المؤثرة في مدى اعتماد مسئولي الائتمان على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني" ،مجلة الجامعة الاسلامية (سلسلة الدراسات الانسانية) ،المجلد١٥ ،العدد٢ ،غزة

٣ . الحاج ، طارق و دعاس ، غسان ٢٠٠٥ "تاثير المتغيرات الكمية للتداول في سوق فلسطين للاوراق المالية على التنبؤ بمؤشر القدس" ،مجلة جامعة النجاح للابحاث ،الجلد ١٩ ،العدد١

٤ . الزرقان ، صالح طاهر ٢٠١٠ "التحليل المالي واثرة في المخاطر الائتمانية" ،بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد الثالث والعشرون ،بغداد

٥ . جربوع ، يوسف محمود ٢٠٠٥ "مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي على اكتشاف الأخطاء غير العادية والتنبؤ بفشل المشروع"،مجلة الجامعة الإسلامية(سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثالث عشر،العدد الأول،غزة

خامسا – شبكة المعلومات

١ . الحيالي ، وليد ناجي ،شبكة المعلومات"الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي" ،منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ويوجد نسخة من الكتاب على الموقع الاكتروني www.ao-academy.org

٢ . الشبيلي ، يوسف عبد الله ،شبكة المعلومات "الاستثمار في الاسهم والسندات" وتوجد نسخة من البحث على الموقع الالكتروني www.shubily.com

٣ . ربابعة ، عبد الرؤوف وحطاب ، سامي ،شبكة المعلومات "التحليل المالي وتقييم الاسهم ودور الافصاح في تعزيز كفاءة سوق الاوراق المالية" ورقة عمل معدة الى سوق الاوراق المالية والسلع، الامارات العربية المتحدة وتوجد نسخة من ورقة العمل على الموقع الالكتروني www.kantakji.com

Sixth - Books & research & electronic source

١ . Doane , P.David & Seward , Lori E. "Essential statistics in Business and economics" McGraw- Hill, Inc, New York 2008

٢ . Moore , S.David "The Basic practice of statistics" 2nd , W.H.Free man & Company, New York 2000

٣ . Ross , A. Stephen & Randolph W. Westerfield & Bradford D. Jordan "Fundamentals of corporate finance" 5th , McGraw- Hill, Inc, New York 2000

٤ . Van horne , C. james 2002 “financial management & policy” ,11th edition prentice-hall international,inc

٥ . Eversull , E. Eldon and Rotan, Beverly L. “analysis of financial statements” u.s. Department of Agriculture RBS Research Report 154 USA 1997